لو احتاج الى محل لكان صفة والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما فليس بصفة

ولو احتاج الى مخصص لكان حادثا كيف وقد قام البرهان على وجوب قدمه تعالى

بدليلها وهو قوله كيف وقد قام البرهان الخ قوله لو احتاج الى محل اي ذات يقوم بها وقوله لكان صفة اي لانه لا يحتاج الى محل يقوم به الا الصفة اذ الذات لا تحتاج الى ذات تقوم بها قوله والصفة لا تتصف الخ قد عرفت ان هذا دليل على الاستثنائية المحذوفة فالواو للتعليل فكانه قال لان الصفة لا تتصف الخ وتقريره من الشكل الثاني ان تقول الصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية ومولانا يتصف بهما فالصفة ليست مولانا ننعكس النتيجة الى قولك مولانا ليس بصفة وهو ما ذكره بقوله فليس بصفة فهو اشارة الى نتيجة القياس المذكور بعد عكسها هذا هو الاوفق بكلام المص ويحتمل تقريره من الشكل الاول فينتج النتيجة المذكورة من غير عكس بان تقول مولانا جل وعز يتصف بصفات المعاني والمعنوية وكل من كان كذلك ليس بصفة فهو ای مولانا ليس بصفة لكن الاول اولى قوله بصفات المعاني ولا المعنوية اي بخلاف النفسية كالوجود والسلبية كالقدم والبقاء فان الصفة تتصف بهما فان القدرة مثلا تتصف بالوجود وهو صفة نفسية وتتصف بالقدم والبقاء وهما من الصفات السلبية قوله ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما اي لانه قد قامت البراهين القطعية على ذلك قوله فليس بصفة قد عرفت انه اشارة الى النتيجة بعد عكسها على تقريره الدليل من الشكل الثاني ومن غير عكس على تقريره من الشكل الاول قوله ولو احتاج الى مخصص اي موجد وقوله لكان حادثا اي لانه لا يحتاج لذلك الا الحادث اذ القديم لا يحتاج له كما لا يخفى قوله كيف اسم استفهام على وجه التعجب والواو في قوله وقد قام البرهان الخ للحال اي كيف يصح ذلك والحال انه قد قام البرهان الخ ويصح ان تكون اسم استفهام

على

والصفة لا تتصف الخ وبقي الدليل الثانية مستقلا وهو الجزء الثاني من المخصص لاحتاج الى مخصص الى احتياجه الى مخصص محال لانه لو احتاج الى مخصص لكان حادثا لكن كونه حادثا محال المحذوف المصنف القياس الاول بتمامه وطوى الاستثنائية الثانية استغناء عنها وهو قوله كيف

قوله من الشكل الثاني ودون فلا يخفى ان منها ان الشكل الثاني شرطه الايجاب في صغراه مع كلية كبراه وما هنا ليس كذلك الا ان يقال ان شخصية تقوم مقام الكلية والشكل كذا وقت تنعكس مثل الكلية واذا كان موضوعها كليا تنقل بهامش عن المؤلف هذا الكلام بحاله

وقد قام البرهان على وجوب قدمه تعالى وبقائه وأما برهان وجوب الوحدانية له تعالى فلانه

على وجه الانكار والواو في قوله وقد قام البرهان الخ للتعليل اي لا يصح ذلك لانه قد قام البرهان الخ كما تقدم نظيره قوله وبقائه لا حاجة اليه كما هو ظاهر قوله واما برهان وجوب الوحدانية له تعالى فلانه الخ تقرير هذا البرهان هكذا لو لم يكن واحدا للزم ان لا يوجد شيء من العالم لكن عدم وجود شيء من العالم باطل بالمشاهدة فبطل ما ادى اليه وهو عدم كونه واحدا واذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو المطلوب فالمص ذكر الشرطية وحذف الاستثنائية لظهورها وهذا التقرير على سبيل الاجمال لعدم التعرض فيه لنفي الكم المنفصل في الذات والمتصل فيها ولنفي الكم المنفصل في الصفات والمتصل فيها ولنفي الكم المنفصل في الافعال والمتصل فيها على ما مر وبيان الاول انه لو كان هناك الهان مثلا لامكن اختلافهما بان يريد احدهما وجود شيء والاخر عدمه وح يلزم عجزهما لانه لا يمكن ان ينفذ مرادهما معا لانه يلزم عليه اجتماع النقيضين ولا مراد احدهما دون الاخر لانه يلزم عجز الذي لم ينفذ مراده والاخر مثله فيلزم عجزه ايض وهذا هو الدائر بين الجمهور ويحكى عن ابن رشد انه كان يقول اذا قدر نفوذ مراد احدهما دون الاخر كان الذي نفذ مراده هو الاله وتم دليل الوحدانية وهذا الدليل هو المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لان المراد بالفساد في الاية عدم الوجود على الراجح وقيل المراد به الخراب والخروج عن هذا النظام لما تقرر عادة من فساد المملكة عند تعدد الملوك وعلى هذا تكون الملازمة بين التعدد والفساد عادية لا عقلية وتكون الاية حجة اقناعية بمعنى انه يقنع بها الخصم لا قطعية وبيان كل من الثاني وما بعده قد تكفل به السكتاني وغيره لكن فيه مناقشات ومؤاخذات فانظره قوله لو لم يكن

وجه الكم المتصل في الذات انه لو قلنا بالتركيب لوجب ان يقوم بكل جزء من الاجزاء دون البعض فيلزم عليه ان الخلق بعض الخلق قائم بجميع الاجزاء يلزم عليه اتحاد الصفات مؤلف

Copyright © King Saud University